



Dr/Hisham Labib& Co



www.hishamlabib.com

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية وتقرير وتقرير الفحص المحدود عليها

عن الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

تقرير مراقب الحسابات
بشأن الفحص المحدود للقوائم المالية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١
لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات
(شركة مساهمة مصرية)

الى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (شركة مساهمة مصرية)
 قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المرفق لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات شركة مساهمة مصرية خاضعة
 لاحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والمدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية
 والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الامامه وغيرها من
 الايضاحات المتممة الأخرى . والإدارة هي المسئولة عن اعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل الواضح لها طبقاً
 لمعايير المحاسبة المصرية رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية وتحصر مسئوليتنا في ابداء استنتاج على القوائم المالية
 الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) للفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
 لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها " ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من
 اشخاص مسئولين عن الامور المالية والمحاسبية ، وتطبيق اجراءات تحليلية ، وغيرها من اجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص
 المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح
 على دراية بجميع الأمور الامامه التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة . وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم
 المالية .

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم يتم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المراقبة لا تعبر بعدها ووضوح في جميع
 جوانبها الامامه عن المركز المالي للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وعن ادائها المالي عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ
 طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية .

القاهرة في ٢٠٢١/١١/١٤

مخصوصون ومرجعون قانونيين

دكتور/ هشام احمد لبيب وشريكاه
 زميل جمعية الضراائب المصرية
 سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٦٨
 سجل بالبنك المركزي رقم ٢٢٥
 ٦٥١٣ م.٠٣٠



٢٠٢٠ ديسمبر ٣١

٢٠٢١ سبتمبر ٣٠

الإيضاح

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

الأصول

المجموع المتدالوة

النقدية وما في حكمها

العملاء وأوراق القبض

مدينون وارصدة مدينة أخرى

مجموع الأصول المتدالوة

الأصول غير المتدالوة

أصول ثابتة (بالصافي)

أصول غير ملموسة

مشروعات تحت التنفيذ

مجموع الأصول غير المتدالوة

اجمالي الأصول

حقوق الملكية

رأس المال المدفوع

احتياطي قانوني

الخسائر المرحلة

ارباح (خسائر) الفترة

مجموع حقوق الملكية

الالتزامات

الالتزامات غير المتدالوة

الالتزامات ضريبية مجلة

مجموع الالتزامات غير المتدالوة

الالتزامات المتدالوة

دائنون وارصدة دائنة أخرى

موردين وأوراق دفع

جارى المساهمين

مجموع الالتزامات المتدالوة

مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

الإيضاحات المرفقة من إيضاح رقم (١٩) إلى إيضاح رقم (١) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

تقرير مراقب الحسابات مرفق

المدير المالي

رئيس مجلس الإدارة

شركة المونشر للبرمجيات ونشر المعلومات خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتغويالها "شركة مساعدة مصرية" قابضة للطفل، عز، السيدة العالمية المنتهية في ٢٠٠٣ سبتمبر ٢٠١٤

الإضاحات المرفقة من إيضاح رقم (١) إلى إيضاح رقم (٩) جزء لا يتجزأ من القوام الماليـة وتقرا معها.

جامعة الإسكندرية

المدير المالي

✓ ✓ ✓

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات خاضعة لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحة التنفيذية وتعديلاتها " شركة مساهمة مصرية
 قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

من ١ يناير ٢٠٢١ من ١ يناير ٢٠٢٠
إيضاح إيضاح
٢٠٢٠ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ ٢٠٢٠ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٤٥٩,٦٥٦	(٤,٦٩١)	صافي أرباح (خسائر) الفترة
<u>الدخل الشامل الآخر</u>		
.	.	فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية
.	.	الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
.	.	تغطية التدفق النقدي
.	.	الارباح (الخسائر) الاكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات
.	.	نصيب المنشأة من الدخل الشامل الآخر في الشركات الشقيقة
.	.	ضريبة الدخل المتعلقة بعوائص الدخل الشامل الآخر
.	.	مجموع الدخل الشامل الآخر عن الفترة بعد خصم الضريبة
<u>٤٥٩,٦٥٦</u>	<u>(٤,٦٩١)</u>	<u>أجمالي الدخل الشامل عن الفترة</u>

الإيضاحات المرفقة من إيضاح رقم (١) إلى إيضاح رقم (١٩) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي

الإجمالي	ارباح (خسائر) الفترة	احتياطي قانوني	الخسائر المرحلية	رأس المال	جميع المبالغ بالجنيه المصري)
٦,٠٢٣,٩٥٦	٤١٨,٥٦٦	(٤,٣٣٧,٦٤٨)	١٩,٠٠٠	٩,٩٢٤,٠٢٨	لم يرصد في ١ يناير ٢٠٢٠
.	(٢٠,٩٢٨)		٢٠,٩٢٨		المحول الى الاحتياطي القانوني
.	(٣٩٧,٦٣٨)	٣٩٧,٦٣٨			لم يمحول الى الخسائر المرحلية
٤٥٩,٦٥٦	٤٥٩,٦٥٦				صافي ارباح (خسائر) الفترة
٦,٤٨٣,٦١٢	٤٥٩,٦٥٦	(٣,٩٤٠,٠٠٠)	٣٩,٩٢٨	٩,٩٢٤,٠٢٨	لم يرصد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠
٧,١٨٧,٦٠٨	١,١٦٣,٦٥٢	(٣,٩٤٠,٠٠٠)	٣٩,٩٢٨	٩,٩٢٤,٠٢٨	لم يرصد في ١ يناير ٢٠٢١
.					المحول الى الاحتياطي القانوني
.	(١,١٦٣,٦٥٢)	١,١٦٣,٦٥٢			لم يمحول الى الخسائر المرحلية
(٤,٦٩١)	(٤,٦٩١)				صافي ارباح (خسائر) الفترة
٧,١٨٢,٩١٧	(٤,٦٩١)	(٢,٧٧٦,٣٤٨)	٣٩,٩٢٨	٩,٩٢٤,٠٢٨	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

الإيضاحات المرفقة من ايضاح رقم (١) الى ايضاح رقم (١٩) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الادارة

المدير المالي
محمد عزيز أطلاع

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحة التنفيذية وتعديلاتها " شركة مساهمة مصرية " - قائمة التدفقات النقدية - عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

من ١ يناير ٢٠٢٠ إلي ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠	من ١ يناير ٢٠٢١ إلي ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١	إيضاح	
٤٥٩,٦٥٦	(٤,٦٩١)		جميع المبالغ بالجنيه المصري
١٦,٢٣٥	٣٠,٣٥٩		أنشطة التشغيل
٤٠٧,١٨٦	١,٠٨١,٦٦٥		صافي أرباح (خسائر) الفترة
٨٨٣,٠٧٧	١,١٠٧,٣٣٣		تعديلات لتسوية صافي الارباح (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(١,١٨٢,٤٦٧)	(١,٠٩٩,٥٧٩)		أهلاك الأصول الثابتة
(٦,٧٣٠)	١٦,٤٦١		استهلاك اصول غير ملموسة
٣٧٠,٦٨٦	٨٦,٨٠١	(١٠)	خسائر التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
.	(١٤,٥٥٦)		التغير في العملاء وأوراق القبض
.	.		التغير في المدينون والارصدة المدينة الأخرى
٦٤,٥٦٦	٩٦,٤٦٠		التغير في دالنون وارصدة دائنة أخرى
(٢٦,١٠٠)	(٤١,١٠٠)	(٦)	التغير في الموردين وأوراق الدفع
(٣٨,٤٦٦)	٥٥,٣٦٢		التغير في المشروعات تحت التنفيذ
٣٦,٩٨٨	١٦٥,٣٥٥		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) المتاحة من أنشطة التشغيل
٧٥,٤٥٤	٢٢٠,٧١٧	(٣)	أنشطة الاستثمار

الإيضاحات المرفقة من إيضاح رقم (١) إلى إيضاح رقم (١٩) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها .
رئيس مجلس الادارة

مختار العالى
محرر في امتحان

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإضاحات المتممة للقواعد المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (شركة مساهمة مصرية) طبقاً لأحكام قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، ولائحة التنفيذية ، وقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحة التنفيذية بغرض تصميم وإنتاج وتطوير البرامج وأنظمة الحاسوب الآلية وتطبيقاتها بمختلف أنواعها و تشغيلها والتدريب عليها وانتاج المحتوى بصورة مختلفة من صوت وصورة وبيانات وتقديم خدمات المضافة والانترنت وعلى الشركة الحصول على التراخيص الازمة لمباشرة نشاطها

مقر الشركة في ١ ش أحمد كامل - المعادي - القاهرة

تم تشكيل لجنة لتقيم أصول و خصوم الشركة بغرض تغيير الشكل القانوني من شركة توصية بسيطة الي شركة مساهمة مصرية وقد انتهت اللجنة في تقريرها الى أن صافي حقوق الملكية لشركة الاولى للبرمجيات (محمد علي باز وشركاه) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ والمعتمد من الهيئة بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٠٨ هو ٧٠٧٣,٠٠٠ جنيه واتخاذ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ أسل للتقيم وفقاً للقيمة الدفترية في ذلك التاريخ .

الشركة مقيدة بسجل تجاري رقم (١٠٣٩٣٧) بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٨ ساري حتى ٢٠٢٢/٣/٢٧

السنة المالية

تبدأ السنة المالية في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام ، واستثناء من ذلك السنة المالية الأولى للشركة اعتباراً من تاريخ القيد بالسجل التجاري وحتى ٣١ ديسمبر من السنة التالية .

إصدار القواعد المالية

تم اعتماد إصدار القواعد المالية من مجلس الادارة بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٥

أسس إعداد القواعد المالية

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

أعدت القواعد المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية . وتنطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها .

إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

صدر قرار وزارة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بإصدار بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديل وإلغاء بعض معايير المحاسبة المصرية القائمة، على أن يتم تطبيق تلك المعايير لفترات المالية التي تبدأ في أول يناير ٢٠٢٠ ، وتقوم الشركة حالياً بدراسة تأثير تطبيق تلك المعايير على القواعد المالية للشركة وفيما يلى بيان تلك المعايير :

معايير تم إستبدالها

معايير المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القواعد المالية" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات المتقدمة" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية - العرض" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية - الإعتراف والقياس" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) "ميزانيا العاملين" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية - الإفصاحات" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القواعد المالية المجمععة" .

معايير تم تعديلاها

معايير المحاسب المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" ، معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القواعد المالية المستقلة" ، معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) "تصحيب السهم في الأرباح" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القواعد المالية الدورية" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "ضمحل قيمة الأصول" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحافظ عليها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" ، معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى" .

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإضاحات المتممة للقواعد المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

معايير تم الغاؤها

معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقد الإنشاء"؛ معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد"، معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".

معايير جديدة

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية"، معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد عن العقود مع العملاء"؛ معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير"، واصافة تفسير محاسبي مصرى رقم (١) "ترتيبات امتيازات الخدمات العامة".

وتلخص أهم تعديلات في الثلاث معايير الجديدة والتي سيتم العمل بها لفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٢٠ فيما يلي:

معيار المحاسبة رقم (٤٧) "الأدوات المالية"

يتم العمل بهذا المعيار لفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و (٢٥) و (٢٦) و (٤٠) المعدلين معًا في نفس التوقيت. يتضمن المعيار فئات تصنيف وطريقة قياس جديدة للأصول المالية تعكس نموذج الأعمال كى يتم إدارة الأصول من خلاله وخصائص تدفقاته النقدية.

يستبّد معيار المحاسبة المصري (٤٧) نموذج "الخسارة المتبدلة" في معيار المحاسبة المصري (٢٦) بنموذج "الخسارة المستقبلية المتوقعة".

معيار المحاسبة رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"

يتم العمل بهذا المعيار لفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و (٢٥) و (٢٦) و (٤٠) المعدلين معًا في نفس التوقيت. يضع هذا المعيار إطار مفاهيم شامل بتحديد مبلغ وتقويم الاعتراف بالإيراد ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" ومعايير المحاسبة المصري رقم (٨) "عقد الإنشاء".

معيار المحاسبة رقم (٤٩) "عقد التأجير"

يتم العمل بهذا المعيار لفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، ويتم تطبيقه مع معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" في نفس التوقيت. يتيح المعيار للمستأجرين نموذج وحد للمحاسبة عن عقود الإيجار. يقوم المستأجر بالإعتراف بالأصل المتعلق بحق الإستخدام الذي يمثل حقه في استخدام الأصل ذو الصلة بالإضافة إلى التزام الإيجار الذي يمثل التزامه بسداد دفعات الإيجار. توجد ادعاءات اختيارية لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للأصول ذات القيمة المنخفضة. يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".

ب- أسس القياس

أعدت القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

د - استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى. التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة وبعض العوامل الأخرى المتعلقة بها. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة. يتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

٤- أهم السياسات المحاسبية المتبعة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بثبات خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية وهي:

أ- ترجمة العملات الأجنبية

تمسك حسابات الشركة بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر الرسمي للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس أسعار الصرف المعلنة في السوق المصرفية في تلك التاريخ وتدرج أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة التقييم في قائمة الدخل، وأما الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها لا يعاد تقييمها.

ب- أساس القيد المحاسبي

يتم التسجيل في الدفاتر طبقاً لأساس الاستحقاق
الأصول الثابتة وإهلاكاتها

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوصاً منها مجموع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن الأضمحلان في قيمتها، فيما عدا الأراضي والأصول تحت الإنشاء والتي تظهر بالتكلفة مخصوصاً منها الأضمحلان في قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل. ويبعد إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها.

يتم إعادة النظر في الأعمار الإنتحاجية للأصول الثابتة بصفة دورية، كما يتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة (النفقات اللاحقة لاقتناء الأصل) بقائمة الدخل عن الفترة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها. تتحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الدخل.

ثبت الأصول التي لا تزال في طور الإنشاء تمديداً لاستخدامها في أغراض إنتحاجية أو إدارية (مشروعات تحت التنفيذ) بالتكلفة مخصوصاً منها الأضمحلان في قيمتها. وتتضمن تلك التكلفة أتعاب الاستشاريين وباقى التكاليف المباشرة المرتبطة بالوصول بالأصل إلى حالة صالحة للاستخدام والتشغيل. ويبعد إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشأت من أجلها طبقاً لنفس الأساس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

يتم إهلاك الأصول الثابتة باتباع طريقة القسط الثابت لإهلاك الأصول بحيث يتم توزيع تكلفة الأصل على مدار العمر الإنتاجي المقدر، وفقاً للأعمار الإنتحاجية السنوية المقدرة التالية:

النسبة	الأصل الثابت
%٦٠	أجهزة اتصال
%٢٠	أجهزة حاسب آلي
%١٢,٥	الأجهزة الكهربائية
%٦	أثاث
%١٥	وسائل نقل
%٥	عقارات

يتم الاعتراف بالربح و الخسارة الناتجة عن إستبعاد أو تخريد الأصول الثابتة بالفرق مابين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية بثائمة الدخل

شركة المؤشر لل خدمات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
لاضاحات المتممة للقواعد المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

لاضمحلال في الاصول الملموسة

تقوم الشركة في تاريخ كل ميزانية بمراجعة صافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة وذلك لتحديد أية مؤشرات على احتمال حدوث الإضمحلال في قيمة الأصول وفي حالة ظهور هذخ المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية للأصل وذلك لتحديد مبلغ الخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمة هذا الأصل - إن وجد - وعندما يصبح من الصعب تقدير القيمة الاستردادية للأصل من الأصول على حدة ، تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل وحدة مولدة للنقد التي ينتمي إليها هذا الأصل .

و عند وجود أساس ثابت ومعقول للتوزيع من الممكن تحديد قيمة الاصول الاعامة التي ترتبط بالوحدات المولدة للنقد منفصلة أو يكون من الممكن توزيع جزء من القيمة الففترية للأصل على أساس ثابت معقول علي هذه الوحدة وبت تحديد القيمة الاستدادية عن طريق تقدير صافي القيمة البينية أو الاستخدامية أيهما أكثر .

وبم تحديد القيمة الاستخدامية باتباع طريقة الخصم لمبلغ التدفقات النقدية المتوقعة تدفقها نتيجة لاستخدام هذا الأصل أو الوحدة المولدة للنقد وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات . وذلك باستخدام معدلات الخصم قبل الضريب التي تعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقد و المخاطر المحددة المتعلقة بهذه الأصول حيث أن تقديرات التدفقات المالية المستقبلي، لم يتم تعديلاها .

إذا تم تحديد أن القيمة الإستردادية لأصل من الأصول (أو الوحدة المولدة للنقد) تقل عن صافي القيمة الدفترية لتلك الأصول يتم تخفيض صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة الإستردادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة على النقص في قيمة تلك الأصول فوراً كمحض بقائمة الدخل إلا إذا كانت قيمة تلك الأصول مسجلة على أساس إعادة تقييم تلك الأصول ، وفي هذه الحالة يتمك إدراج مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص في ثيمة تلك الأصول كنقص في نتيجة إعادة التقييم .

إذا تم إلغاء الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم في فترة لاحقة يتم زيادة صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في حدود القيمة التقديرية المعاد النظر فيها، إلى الحد الذي لا تتعدي فيه صافي القيمة الدفترية قبل تخفيض قيمة الأصل بأي خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في سنوات سابقة ويتم الإراف بملغ إلغاء خسائر النقص في قيمة الأصل في قائمة الدخل كربح ، إلا إذا كانت الأصول المتعلقة مسجلة بقيمة معاد تقييمها ، ففي هذه الحالة يتم معالجة هذا الإلغاء كزيادة نتائحة إعادة التقييم .

تحفة الباراد

يتم الاعتراف بالإيراد عندما يمكن تقدير نتائج الخدمات بدقة كافية إلى المدى الذي تم تنفيذها من هذه الخدمة حتى تاريخ المركز المالي ، ويمكن تقدير نتائج الخدمات بدقة في حالة امكانية قياس الإيراد بدقة مع التوقع بشكل كبير لتفق منافع اقتصادية ، وكذلك امكانية القياس الدقيق لكل درجة اتمام الخدمات بالإضافة إلى التكاليف التي تم تكديها وكذلك اللازمة لاتمام الخدمة ، ويتم تحديد مستوى اتمام الخدمة عن طريق حصر الخدمات المنفذة .

ويتم الاعتراف بالياراد من دخل فوائد الودائع على اساس نسبة زمنية مع الأخذ في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الاصل .

تهزیعات الأرباح

تم تسحيل توزيعات الاباح كالتالي في الفترة المالية التي تم فيها الاعلان عنها :

تكلفة الاقتراض

تحت الاعتراض بتكلفة الاقتراض، على القرض، في قائمة الدخل.

عملاء ومدينهن، وأهلاً، قض، وأصدقة مدينة أخرى

يتم إثبات مديونيات العملاء بالصافى بعد خصم المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتى يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل جزء أو كل من تلك المديونيات كما يتم تخفيض قيمة أرصدة العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها. هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال في القيمة.

مشروعات تحت التنفيذ

يتم قيد المبالغ التي يتم إنفاقها على إنشاء أو شراء أو إقتناء الأصول الثابتة ضمن بند مشروعات تحت التنفيذ بالميزانية وعندما يصبح بالأصل الثابت مؤهلاً للاستخدام يتم إضافة قيمته على حساب .

المعلومات نشر ومحات المؤسسة شركة

(شركة مساهمة مصرية)

**خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاته
الإضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١**

ط - قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قوائم التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتكون النقدية وما في حكمها من أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق.

الاضمحلال في قيمة الأصول - ي.

يتم مراجعة صافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة وغير الملموسة المملوكة للشركة في نهاية كل سنة مالية وذلك لتحديد أية مُشارات عن انخفاض قيمتها الأصول.

وفي حالة ظهور هذه المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية للأصل وذلك لتحديد مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص في قيمة هذا الأصل، إن وجدت. وعندما يصعب على الشركة تقدير القيمة الاستردادية للأصل من الأصول على حدة، تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية للوحدة الإنتاجية التي ينتمي إليها هذا الأصل. ويتم تحديد القيمة الاستردادية عن طريق تقدير صافي القيمة البدعة أو القيمة الاستخدامية أنها أكبر.

ويتم تحديد القيمة الاستخدامية بإتباع طريقة الخصم لمبالغ التدفقات النقدية المتوقعة تدفقها نتيجة لاستخدام هذا الأصل أو الوحدة المولدة للنقد وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات. وذلك باستخدام معدلات الخصم قبل الضرائب التي تعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة المتعلقة بهذا الأصل.

إذا ما تبين أن القيمة الاستردادية لأصل من الأصول (أو الوحدة المولدة للنقد) تقل عن صافي القيمة الدفترية لتلك الأصول، يتم تخفيض صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة الاستردادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة على النقص في قيمة تلك الأصول فوراً كمصرف بقائمة الدخل.

إذا ما انخفضت خسارة الاضمحلال في فترات لاحقة، يتم زيادة صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) الى القيمة التقديرية المعاد النظر فيها على الا تتعدي صافي القيمة الدفترية التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل قبل تخفيض قيمة الأصل بأية خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في سنوات سابقة، ويتم الاعتراف بالتسوية العكسية لخسائر النقص في قيمة الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في قائمة الدخل كربح.

الاضمحلال في قيمة الأصول المالية

في نهاية كل فترة مالية يتم تقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال قيمة أحد الأصول المالية. تضمن حل قيمة الأصل المالي ويتم تحمل الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة فقط في حالة وجود أدلة موضوعية عن اضمحلال القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولي بالأصل وكان لهذا الحدث أو هذه الأحداث أثر يمكن تقديره بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي. بالنسبة للأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة تتمثل خسائر الاضمحلال في الفرق بين القيمة الدفترية للك أصول والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي الخاص بالأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي مباشرة بخسائر الأضمحلال باستثناء حسابات العملاء والتي يتم تخفيض قيمتها باستخدام حساب مستقل للانخفاض في قيمتها، ويتم إعدام الديون التي يتأكد عدم تحصيلها بالخصم على ذلك الحساب على أن يعلى بقيمة المتحصلات من ديون سبق إعادتها، ويجب لا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل المالي تتجاوز التكلفة المستهلكة في تاريخ التسوية العكسية لخسائر الأضمحلال لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الأضمحلال هذه. ويتم إثبات التسوية العكسية في الأرباح أو الخسائر.

توزيعات الأرباح على المساهمين والعاملين

يتم إثبات توزيعات الأرباح كالالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

حصة العاملين في الأرباح

طبقاً للنظام الأساسي للشركة تخصص نسبة ١٠% مما يقرر توزيعه نقداً على مساهمي الشركة كحصة للعاملين في الأرباح وبما لا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة. ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية وكالتزام في الفترة المالية التي يتم فيها اعتمادها من قبل مساهمي الشركة. وحيث أن الالتزام القانوني بتوزيع حصة من الأرباح على العاملين مرتبط بتوزيع أرباح على المساهمين فإنه لا يتم الاعتراف بالتزام مقابل حصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

الموردين

م- تظهر أرصدة الموردين بالقيمة العادلة دون تحويل أى فائدة على تلك الأرصدة.

المخصصات

ن- يتم دراسة المخصصات وإعادة النظر فيها في تاريخ إعداد كل ميزانية لتعكس أفضل تقدير، ويتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ الالتزام حالى (قانوني أو حكmi) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يتربّط على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج من الشركة فى صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرحلة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالى فى تاريخ القوائم المالية إذا ما أخذ فى الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكيد المحبطية بذلك الالتزام. وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد فى كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقد الناتجة عن مضى الفترة.

الضرائب

س- يتم تحويل قائمة الدخل للشركة والذى يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة حيث أنه يتم إثبات العبء الفعلى للضريبة فى نهاية العام.

تمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة فى الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصرى ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها فى هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها فى الفترة التى سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية فى تاريخ القوائم المالية.

ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الدخل باستثناء تلك المتعلقة ببنود أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة فى تاريخ إعداد مركز الفترة المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات طويلة الأجل.

الاحتياطي القانوني

طبقاً للقانون وللنظام الأساسي للشركة فإن ٥% من صافي الربح السنوى يجب تحويلها إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٥% من رأس المال ، هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

تم رد الاحتياطي المكون عن أرباح ٢٠٢٠ حيث ان الشركة لديها خسائر مرحلة من اعوام سابقة .

ف- ربحية (خسارة) السهم

يتم الافتتاح عن النصيب الأساسي للسهم فى الأرباح أو الخسائر، ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الأرباح أو الخسائر الخاصة بحملة الأسهم العادي بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادي القائمة خلال العام.

ص- الاعتراف بالأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية بالمركز المالى بمجرد أن تصبح الشركة طرفاً فى الشروط التعاقدية للأداة المالية.

ق- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تثبت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة (إن وجدت) التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادي وفقاً للشروط التي يضعها مجلس الإدارة ويتم الافتتاح عن تلك الشروط إذا ما اختلفت عن أسس التعامل مع الغير.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

- ال أدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

الأدوات المالية

الأداة المالية تمثل في أي عقد يعطى الحق في أصول مالية لأحد المنشآت ويترتب عليه التزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى. ويتم تصنيف الأدوات المالية المصدرة بمعرفة المنشأة كالالتزامات أو حقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقدي المنشأة، ويتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية بقائمة المركز المالي بمجرد أن تصبح المنشأة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

يتم تسجيل الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر المتعلقة بالأدوات المالية التي تعتبر التزام على الشركة كمصروف أو ربح. وتم المقاصة بين الأدوات المالية عندما يكون للمنشأة الحق القانوني والنية في تسوية هذه الأدوات المالية إما بالاتفاق أو بتحقق الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

تمثل الأصول والالتزامات المالية في النقدية بالخزينة والبنوك وبعض الأرصدة المدينة الأخرى وأرصدة الموردون وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى وكذا المستحق من وإلى الأطراف ذات العلاقة.

تمثل القيمة الدفترية تقديرًا معقولاً للقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، تتعرض أنشطة الشركة إلى مخاطر مالية متعددة، وتتضمن تأثير: مخاطر فروق العملة، ومخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. ويهدف برنامج إدارة المخاطر المتبع من قبل الشركة إلى تخفيض التأثير العكسي لهذه المخاطر على الأداء المالي للشركة.

النقدية وما في حكمها

تشمل النقدية وما في حكمها النقدية بالصندوق وأرصدة البنوك والودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة.

العملاء

لا تحمل العملاء بأى عائد وتثبت بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها الاضمحل المكون في القيمة للمديونيات التي من غير المتوقع تحصيلها. متوسط فترة التحصل من العملاء من ١٢ إلى ١٥ شهر و هي بمثابة فترة الضمان التي تمنحها الشركة للعملاء عند شراء البرنامج حيث تكون الشركة ملتزمة في تلك الفترة بعمل أي تعديلات أو إصدارات حديثة خلال تلك الفترة على البرنامج

الموردون وأوراق الدفع لا تحمل الموردون بأى فائد وتثبت بالقيمة الإسمية.

شـ- الالتزامات المالية وحقوق الملكية التي تصدرها المنشأة

يتم تبوب الالتزامات المالية وحقوق الملكية وفقاً لمضمون البنود التعاقدية. هذا ويتم تبوب الأدوات المالية كالالتزامات إذا ما كانت تتطلب من الشركة (المصدرة) أن تقوم بسداد نقدية إلى جهة أخرى أو أن تتبادل معها أداة مالية أخرى بشروط قد تكون في غير صالحها.

تـ- الاستبعاد من الدفاتر للأصول والالتزامات المالية

يتم استبعاد الأصل المالي عندما تقوم المنشأة بتحويل مخاطر ومنافع ملكية الأصل بصورة جوهرية، أما إذا لم تقم المنشأة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل، تقوم المنشأة بتحديد ما إذا كانت لازالت محتظة بالسيطرة على الأصل المالي وعندئذ يتم الاعتراف بالأصل المالي في حدود التدخل الدائم للمنشأة في ذلك الأصل أو ما قد طالب المنشأة بسداده. وإذا لم تقم المنشأة بتحويل المخاطر والنافع المرتبطة بملكية الأصل عندئذ يظل الأصل بدفاتر المنشأة ويعترف بالالتزام مالي على المنشأة يمثل المبالغ التي قامت باستلامها.

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يتم تسويته أو عند إلغاء أو انقضاء الالتزام في ضوء الشروط الواردة في العقود المحددة.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

**خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإضافات المتممة لقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١**

ث- الاعتراف بالمصروفات

يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسه بدرجة يعتمد عليها. ويتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل على أساس أن هناك ارتباط مباشر بين التكاليف المتکبدة واكتساب بنود محددة من الدخل.

وعندما يكون من المتوقع أن تنشأ المنافع الاقتصادية خلال العديد من الفترات المحاسبية وأن الارتباط مع الدخل يمكن تحديده بشكل عام أو غير مباشر فإنه يجب الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل على أساس من التوزيع المنتظم. ويعرف بالمصروف فوراً في قائمة الدخل عندما لا ينتج عن النفقة أي منافع اقتصادية مستقبلية مؤهلة أو لم تعد مؤهلة للاعتراف بها كأصل في قائمة المركز المالي.

ذ- سياسات وأهداف وأساليب إدارة رأس المال

تهدف إدارة الشركة من خلال إدارة رأس مالها في تحقيق كل من هدف السيولة والربحية بحيث يتم سداد إلتزامات الشركة في مواعيدها وإستثمار أموال الشركة في التشغيل وبعض الأوعية الاستثمارية التي تحقق أعلى عائد ممكن على الأموال المستثمرة، كذا تنطوية بعض أرصدة العملاء المدينة و ذلك طبقاً لقواعد الملاءة المالية التي تلتزم بها الشركة.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات
(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

٣- نقدية وما في حكمها

٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	٢٠٢١ سبتمبر ٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٤,٩٤٩	١٧٥,٦٥٧	نقدية بالصندوق
١٦٠,٤٠٦	٤٥,٠٦٠	نقدية بالبنك
١٦٥,٣٥٥	٢٢٠,٧١٧	الاجمالي

٤- العملاء وأوراق القبض

٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	٢٠٢١ سبتمبر ٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٦,٩٧٩,٦١٩	٨,٠٧٩,١٩٨	العملاء
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	أوراق القبض
(٣٥٥,٠٠٠)	(٣٥٥,٠٠٠)	الانخفاض في قيمة العملاء وأوراق القبض
٦,٦٧٤,٦١٩	٧,٧٧٤,١٩٨	الاجمالي

٥- مدينون وارصدة مدينة أخرى

٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	٢٠٢١ سبتمبر ٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٥٠,٥٧٩	٥٠,٥٧٩	أيرادات مستحقة
٠	٦,٩٠٥	مصاريفات مدفوعة مقدماً
٢٤,٧٥٠	٢٤,٧٥٠	تأمينات لدى الغير
٤٧,٢٩٦	١٥,٨٩٥	ضرائب خصم من المنبع
٢٨٢	-	موردين دفعات مقدمة
٥	-	شركة TE DATA
-	٨,٣٢٣	شركة مصر لنشر المعلومات
١٢٢,٩١٢	١٠٦,٤٥٢	الاجمالي

شركة المؤشر للمدحولات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

**خاضعة لأحكام القانون رقم ١٩٩٢ ولاته التنفيذية وتعديلاتها
الإضاحات المتنمية للقائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١**

٦- الأصول الثابتة

الإجمالي	تجهيزات إنترنت ISP	أجهزة كمبيوتر	آلات ولوازم	هزة المحول و السنتر	أجهزة كهربائية	الأجهزى
٨٧٧,٥٢٩	٥٣,٣٨٠	٦٨,٠٣٥	١٠٦,٥٩٢	١٠٦,٥٩٢	١٠٦,٣١٥	٤٤٩١,٢٠٧
١,١٠٠						٤١,١٠٠
٩١٨,٦٢٩	٥٣,٣٨٠	٦٨,٠٣٥	١٠٦,٥٩٢	١٠٦,٥٩٢	١٠٦,٣١٥	٥٣٢,٣٠٧
٧٠٦,٧٠٨	٣٣,٦٠١	٦٣,٣٩٧	١٠٦,٢١٧	٩٦,٥١٠	٩٦,٢١٧	٤٠٦,٩٨٣
٣٠,٣٥٩	٢,٩٦٧	٦٩٦	٩٣	٤,٦٣٥		٢١,٩٦٨
٧٤٧,٥٧٧	٣٦,٥٦٨	٦٤,٩٣	١٠٦,٣١٠	١٠٦,٣١٠	١٠٦,١٤٥	٤٢٨,٩٥١
١٨١,٥٦٢	١٦,٨١٢	٣,٩٤٢	٢٨٢	٢٨٢	٥٧,١٧٠	١٠٣,٣٥٦
١٧٠,٨٢٩	١٩,٧٧٩	١٩,٦٣٨	٣٧٥	٣٧٥	٦١,٠٥	٨٤,٢٤٤

٦- الأصول غير الملموسة

الإجمالي	سوقت وير	رخصة إنترنت	البرامج التامة	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	الإضافات
١٢,٨٠٨,٧٨٦	١٨,٦٤٣	٢,٨٠٠,٠٠٠	٩,٩٨٤,٦٤٣	٩,٩٨٤,٦٤٣	٣٠,٠٠٠
٥,٥٩١,٦٨٦	٦,٦٤٢	٢,٧٧٩,٩٩٩	٢,٧٧٩,٩٩٩	٢,٧٧٩,٩٩٩	٥٤٤٥
١,٨٨١,٦٦٥	١,٨٤٤	٢,٧٩٩,٩٩٩	٢,٧٩٩,٩٩٩	٢,٧٩٩,٩٩٩	١,٦٦٥
٦,٧٧٣,٣٥١	١,٨٤٤	١	١	١	٣,٤٥٠
٦,١٢٩,٤٩٥	١	١	١	١	٢,٤٣٣
٧,٢١١,١٠٠					

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

٧- مشروعات تحت التنفيذ

<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠٢١ سبتمبر ٣٠</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>برنامـج المؤشر</u> <u>الاجمالي</u>
<u>١,٥٦٢,٣٣٩</u>	<u>١,٥٦٢,٣٣٩</u>	
<u>١,٥٦٢,٣٣٩</u>	<u>١,٥٦٢,٣٣٩</u>	

٨- رأس المال :

بلغ رأس المال المرخص بـ ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنية فقط سبعون مليون جنيه مصرى لا غير
بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٩,٩٢٤,٠٢٨ جنيهها فقط تسعة مليون وتسعمائة واربعة وعشرون ألف وثمانية وعشرون جنيهها مصرى لا غير موزعة كالتالى :-

<u>نسبة الاسهم المملوكة</u>	<u>عدد الاسهم</u>	<u>اسم المساهم</u>
١٥,٤٩%	٤٠٥ ٠٠٠	أ / محمد علي فرج باز
٠,٢٢٪	٢٢ ٢٧٠	أ / سارة محمد جمال الدين ثابت
٠,٢٢٠٪	٢٥ ٢٧٠	أ / محمود علي فرج باز
٨٤,٠٧٪	٩ ٤٧١ ٤٨٨	مساهمون آخرون
<u>١٠٠</u>	<u>٩,٩٢٤,٠٢٨</u>	<u>الاجمالي</u>

٩- التزامات ضريبية مؤجلة :

<u>٢٠٢٠ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ سبتمبر ٣٠</u>	<u>رصيد آخر المدة</u>
<u>٣٥,٠٨١</u>	<u>٢٦,٥٤٩</u>	<u>رصيد أول المدة</u>
<u>(٦١,٦٣٠)</u>	<u>٠</u>	<u>التزامات (أصول) ضريبية مؤجلة عن الفترة / العام</u>
<u>(٢٦,٥٤٩)</u>	<u>٢٦,٥٤٩</u>	

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

**خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاته
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١**

١٠- الدائنون و الارصدة الدائنة الأخرى

٢٠٢٠ دسمبر ٣١	٢٠٢١ سبتمبر ٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٧٩,٣٥٣	١٦٦,٢١٠	مصاروفات مستحقة (*)
٣,٥٩٦	٣,٥٩٦	أرتكس
٢,٢٥١	٢٢,٣٠٠	ضريبة القيمة المضافة
٣٢,٦٥٧	٤٧,٦٢٥	ضرائب كسب العمل
١٥,٦٦٩	١٣,٤٧٥	خصم و تحصيل تحت حساب الضريبة
١٥,٩٦٢	٢٦,٧٦٢	تأمينات اجتماعية
٦,٧٥٩	.	شركة مصر لنشر المعلومات
٣٦,٠٥١	٣٦,٠٥١	ضرائب الدخل عام ٢٠٠٩
١٩,٦٨٢	١٩,٦٨٢	المساهمة التكافلية
.	٢٩٠,٠٠٠	إيرادات مقدمة
٢٣٤,٧٨٩	.	ضرائب الدخل ٢٠٢٠
.	٧,٨٦٩	شركة TE DATA
٥٤٦,٧٦٩	٦٣٣,٥٧٠	الاجمالي

المصاروفات المستحقة (*)

٢٠٢٠ دسمبر ٣١	٢٠٢١ سبتمبر ٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٧,٥٠٠	.	اتعب مهنية
١٥١,٨٥٣	١٦٦,٢١٠	مرتبات
١٧٩,٣٥٣	١٦٦,٢١٠	الاجمالي

١١- موردين وأوراق دفع:

٢٠٢٠ دسمبر ٣١	٢٠٢١ سبتمبر ٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣١٠,١٠٨	٢٧٦,٠٥٢	موردين
٣٧٨,٥١٠	٣٩٨,٠١٠	اوراق دفع
٦٨٨,٦١٨	٦٧٤,٠٦٢	الاجمالي

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات
(شركة مساهمة مصرية)
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما
الإيضاحات المتممة للقائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

١٢ - جاري المساهمين:

٢٠٢٠ ديسمبر ٣١	٢٠٢١ سبتمبر ٣٠	جارى على فرج باز
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٧,٤٥٧,٦٠٤	٧,٤٥٧,٦٠٤	
٧,٤٥٧,٦٠٤	٧,٤٥٧,٦٠٤	

يتمثل الرصيد البالغ قدرة ٧٤٥٧٦٠٤ جنية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ٧١٣٧٦٠٣ جنية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٩ في المبالغ المسددة من أحد المساهمين (محمد علي فرج باز) لسداد بعض الالتزامات التي تخص الشركة

١٣ - مصروفات ادارية وعمومية

٢٠٢٠ سبتمبر ٣٠	٢٠٢١ سبتمبر ٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٠٥,٤٩٦	٤٠٢,٠٠٠	اجور ومرتبات
٢٢,٨١٧	١٩٦,٩٠١	رسوم واتراكانتو غرامات
١٠,٨٠٠	١٠,٨٠٠	التأمينات الاجتماعية
٢٠,٦٢٥	٣,٠٠٠	اتعاب مهنية
٢٤٩,٥٧٠	٢٦٨,٨٧٥	إيجارات
١٢,١٨٩	١٤,٠٩٧	كهرباء و تليفون
٢٠,٧١٤	٢٨,٥٨٥	نت
٢٤,٩٧٣	١,٧١٥	مصروفات متنوعة
٦٦,٢٣٣	١٨٧,٦٨٣	سفر و انتقالات
٢٦,٩٧٠	١٠,٦٤٠	بوفية و ضيافة
٣,٢٥٨	٥,٧٧٤	مصروفات بنكية
٣٠,٠٧٠	٩٤,٤٣٨	اتحاد ملاك
.	٧٢٤	ادوات كتابية
٧٩٣,٧١٥	١,٢٢٥,٢٣٢	الاجمالي

٤ - نصيب السهم في صافي الربح (الخسارة)

٢٠٢٠ سبتمبر ٣٠	٢٠٢١ سبتمبر ٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٤٥٩,٦٥٦	(٤,٦٩١)	صافي ربح (خسارة) الفترة
٩,٩٢٤,٠٢٨	٩,٩٢٤,٠٢٨	عدد الاسهم القائمة خلال الفترة
٠,٠٥	(٠,٠٠٠٤٧)	نصيب السهم في صافي الربح (الخسارة)

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتهديلاً لها
الإضاحات المتممة للقواعد المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

١٥- الموقف الضريبي

أ - ضرائب أرباح شركات الأموال

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات في المواعيد القانونية وتقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية .
لم يتم فحص الشركة بعد

ب - ضريبة الأجر والمرتبات

لم يتم الفحص

ج - ضريبة القيمة المضافة

تقوم لشركة بتقديم إقرارات القيمة المضافة في الميعاد القانوني وسداد الضريبة المستحقة
لم يتم فحص الشركة .

٦- آراء مخاطر الأدوات المالية

إن أنشطة الشركة يجعلها عرضها لأنواع مختلفة من المخاطر المالية منها تلك المرتبطة على تغير أسعار السوق أو التغير في أسعار تحويل العملات الأجنبية أو أسعار الفائدة. ويهدف أسلوب الشركة لإدارة المخاطر بشكل عام إلى تقليل الآثار العكسية على الأداء المالي للشركة.

عناصر المخاطر المالية

أ- خطر التقلبات في أسعار الصرف

يؤثر هذا الخطر على كافة مدفوعات الشركة ومقبضاتها بالعملات الأجنبية وكذلك في تقدير الأصول والالتزامات ذات الطبيعة التقنية بالعملات الأجنبية. وتقوم الشركة باستخدام الجنيه المصري كعملة تعامل وعملة عرض.

ب- خطر الائتمان

يتمثل هذا الخطر في عدم مقدرة بعض العملاء على سداد ما عليهم من ديون وتقوم الشركة بمتابعة دورية لأرصدة العملاء وتكون مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ل مقابلة أية مخاطر قد تنشأ نتيجة عدم التحصيل.

ج- خطر السيولة

يؤثر هذا الخطر على رأس المال وتتضمن إدارة مخاطر السيولة الإحتفاظ بأرصدة نقدية كافية وتوفير موارد تمويل للشركة.

٧- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بشروط المعاملة السائدة في المعاملات الحرة خلال السنة لا يوجد معاملات مع اطراف ذات علاقة .

٨-الالتزامات العرضية والمسؤوليات الاحتمالية

لا توجد أية إلتزامات عرضية أو مسؤوليات إحتمالية.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها
الإيضاحات المتممة لقواعد المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

١٩-أحداث هامة خلال الفترة المالية

- في بداية عام ٢٠٢٠ حدث انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩)، وتقشيه في كثير من دول العالم ومنها مصر جاء من دولة الصين والتي تعد من أقوى إقتصاديات العالم، حيث تعد الصين المنتج والمصدر الرئيسي لأغلب دول العالم، تسبب في إضطرابات لأنشطة الاقتصادية والأعمال، كما قد يؤثر على عمليات التبادل التجاري بين الدول وكذا عمليات النقل سواء البحرى أو البرى أو الجوى.
إن استمرار انتشار الفيروس المستجد واتخاذ بعض الدول إجراءات إحترازية مشددة وعلى رأسها مصر تتضمن وقف حركة النقل منها وإليها وبالتالي إيقاف أغلب أنواع التبادل التجارى مما قد يترتب عليه توقف فى بعض الأنشطة لبعض المنشآت لاعتمادها على منتجات مستوردة من الصين، الأمر الذى ترتب عليه حدوث آثار إقتصادية على العديد من الأنشطة المختلفة فى مصر والعالم مما أضر بكلفة الاستثمارات واحتمالية حدوث خسائر لتلك الأنشطة ربما قد تؤدى إلى إعادة النظر فى فرض الاستمرارية فى المدى القصير.
- إن الإدارة والمسئولين عن الحكومة سيستمرون فى مراقبة الوضع محلياً وعالمياً لتزويد المساهمين وأصحاب المصالح بالتطورات، وفي حال حدوث أى تغيرات جوهرية فى الظروف الحالية سيتم تقديم إفصاحات إضافية أو تعديلات فى قواعد المالية لفترات المالية اللاحقة خلال العام المالى ٢٠٢٠.
- بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ وافقت اللجنة العليا "مراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى" والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ على تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ على أن يتم التطبيق على القوائم المالية السنوية في نهاية عام ٢٠٢٠ وذلك نظراً للظروف الحالية التي تم بها البلاد جراء تفشي فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به. يرجع للايضاح رقم ٢ (١).
- بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (٤٧) الأدوات المالية، ٤٨ الایراد من العقود مع العملاء، ٤٩ عقود التأجير) للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١.

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي